

غصن دعا لجنة مياومي الضمان للتحرك ومستخدمو الصندوق يضرّون يومين

وشرح أسباب الإضراب..

غصن

وفي سياق متصل، لفت رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن إلى استمرار مشكلة مياومي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي «الذي يقارب عددهم 150 ألف مياوما يعملون بصفة عمّالة ويشغلون وظائف إدارية في مختلف فئات الصندوق»، معتبراً أنّ «المغزى من ذلك أنّ هؤلاء المياومين ليسوا مضمونين ولا يستفيدون من أيّ تقديرات يعطيها قانون الضمان الاجتماعي أو حصانة قانون العمل في المؤسسة المسؤولة عن حماية

أعلنت نقابة مستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي «الإضراب النتام في كامل مراكز الصندوق ومكاتبه كميات الأربء والخميس 14 و15 أيار الجاري»، وطلبت من جميع المستخدمين الالتزام بالإضراب، «على أن يبقى المجلس التنفيذي جلساته مفتوحة لاتخاذ الخطوات التصديدية وخلال اجتماع مجلسها التنفيذي أمس، التزمت المطالب المرفوعة إلى الإدارة، أعلنت النقابة عن عقد مؤتمر صحفي لهذه الغاية في الأولى من بعد ظهر الإثنين في 12 من الجاري في مقرها «لعرض المطالب

هل يرتفع سعر ربطة الخبز الأسبوع المقبل؟

وعد باستكمال الدفع لدعم سعر طن الطحين عن شهر أيار، متمنيا على وزير المال على حسن خليل ووزير الاقتصاد «إنهاء هذا الملف سريعا». وأضاف: «طلب منا الاستمرار في تسليم الطحين المدوم، لكننا لا نملك كميات منه لتسليمه، لدينا بعض أنواع القمح الخاص غير المدوم نسلمه بأسعار مقبولة كي لا نجرم السوق من الطحين، وهناك توجه إلى رفع سعر طن الطحين المسلم إلى الأقران الأسبوع المقبل». وإذ اتنى على «وجود وزير الاقتصاد الذي يتابع هذا الموضوع»، لفت إلى أنّ «أصحاب المطاحن والأقران لا يستطيعون حمل الخسارة في حال ارتفع سعر طن الطحين، خصوصا أنّ هناك متاخرات لم تدفعها الدولة». وهذا الواقع يدفع إلى التساؤل: هل سنشهد ارتفاع سعر ربطة الخبز منتصف الشهر الجاري في حال عدم تدخل وزارة الاقتصاد؟

أزمة جديدة تصاف إلى أزمات المواطنين والتي قاربت أن تطاولهم في ريف عيشهم، حيث يتجه أصحاب المطاحن بدءاً من الإثنين المقبل إلى رفع سعر طن الطحين إلى 650 ليرة.

فبعد إلغاء المناقصة التي جرت في وزارة الزراعة منذ أسبوع لاستيراد كميات من القمح، ورفض الوزارة بأخرة قمع تبلغ حمولته 30 ألف طن كانت مخصصة للشهر الجاري، أصبح أصحاب المطاحن في مواجهة مع مشكلة نقاد القمح المدوم قبل منتصف حزيران المقبل أو آخره، حيث إذ بدأوا بتسليم الطحين غير المدوم للأقران منذ الإثنين الفائت وتلق سعر الحز أي 630 ألف ليرة للطن، بسبب عدم تسليم القمح المدوم من الوزارة عن أشهر آذار ونيسان وأيار.

وأوضح رئيس تجار «مال القبان» أرسلان سنّو في تصريح أمس، أنّ «وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم

أرباح شركة LG تجاوزت 300 في المئة في الربع الأول من 2014



أعلنت شركة «إل جي إلكترونيكس» LG عن تحقيق ارتفاع كبير في صافي الربح لديها بنسبة بلغت 319 في المئة خلال الربع الأول من العام الحالي 2014 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، حيث بلغ صافي أرباحها ما يعادل 86.62 مليون دولار أميركي، بينما بلغت أرباحها التشغيلية 471.4 مليون دولار أميركي.

وقد جاءت هذه النتائج ضمن التقارير المالية للشركة والتي أظهرت تحسنا ملحوظا ومميزا مقارنة بنتائج الربع السابق، الأمر الذي عُزّي إلى تحسن الربحية لدى «شركة إل جي للترفيه المنزلي». وكانت هذه التقارير بعد المدة قد كشفت بأن إيرادات «إل جي إلكترونيكس» المجمعة وصلت إلى 13.35 مليار دولار وزيادة نسبتها 1.2 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي 2013.

ووفقا للتقارير، فقد شهدت LG أداءً مميزاً تجاوز توقعاتها، محققة مبيعات قوية في مجال أجهزة التلفاز كبيرة الحجم، وذلك نظرًا لسياساتها المتعلقة بتخفيض أسعار مواد التصنيع الخام، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 3 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي في إيراداتها التي بلغت 4.63 مليار دولار إلى جانب تسجيلها 224.79 مليون دولار كإرباح تشغيلية.

وتوقعות الشركة أن تواصل نتائجها المالية على نفس النحو خلال الربع الثاني من العام مع إطلاق نماذج وطرازات جديدة من منتجاتها التي تترشح على مواصلة نجاحها بالترويج على المنتجات الاستثنائية منها كجهازه تلفاز الترفاق الـ Ultra HD TV، وكجهازه تلفاز OLED والتي تعزز إطلاق أحجام جديدة منها وبأسعار متفاوتة في المتناول من أجل مواصلة التنافس بقوة في هذا المجال وتوسيع الفارق بينها وبين منافسيها.

وكانت LG قد تمكنت من شحن 12.3 مليون هاتف ذكي خلال الربع الأول من العام، بزيادة 19 في المئة مع ارتفاع شحنها ومبيعاتها من مختلف الهواتف في الربع الأول بنسبة 75 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، هذا إلى جانب ارتفاع مبيعات الهاتف المزودة بتقنية الاتصال بالإنترنت LTE بنسبة 79 في المئة عاماً بعد عام، نظراً لشحن 5 مليون هاتف منها، وهو ما يمثل ما نسبته 41 في المئة من جميع شحنات الهاتف الذكية خلال الربع بالمقارنة مع 27 في المئة لجميع شحنات الهاتف الذكية طيلة العام الماضي 2013.

ووفقاً لهذه المبيعات، فقد استطاعت الشركة تسجيل ارتفاع بنسبة 6 في المئة عاماً بعد عام في إيراداتها التي بلغت 1.19 مليار دولار أميركي، ترقى مع ارتفاع هامش الربح التشغيلي ربعاً بعد ربع (على أساس ربعي)، وذلك نظراً لإطلاق الجيل الثاني من هاتف Pro-G في الأسواق المحلية، ولنجاح خطط التسويق.

ومن المتوقع أن تزيد إيرادات الشركة في الربع الثاني نظراً لنيتها لإطلاق هاتف إل جي G3 الذكي، وانتشار هواتف الجيل الثالث من سلسلة Series-L الأخرى شعبية، وعلى الرغم من تمكن الشركة من تحقيق مبيعات قوية خاصة في السوق الكورية، إلا أنّ زيادة المنافسة

البناء

غضب هيئة التنسيق ينفجر في 14 الجاري ولا امتحانات رسمية هذا العام!

دعت هيئة التنسيق النقابية إلى «يوم غضب سلمي وحضاري يوم الأربعاء المقبل في 14 الجاري موعد انعقاد الجلسة النيابية العامة، والتظاهر عند الساعة الحادية عشرة من أمام جمعية المصارف في وسط بيروت إلى أمام المجلس النيابي». كما أوصت الهيئة خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى وزارة التربية، بعدم إجراء الامتحانات الرسمية من ألفها إلى يائها في حال استمرار التشاطر في عدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة معنا من قبل المسؤولين الرسميين، أوعدوا إلى تمرير المشروع المسخ الذي حولته اللجنة النيابية الفرعية الأخيرة إلى المجلس النيابي».

وفي بيان تلاه باسم الهيئة، قال مسؤول الدراسات في رابطة التعليم الأساسي عدنان برجى: «كفي تدجيلاً فقد طُح الكيل، فنحن أردنا فقط زيادة في رواتبنا تعوض ما خسرناه جراء التضخم على مدار 18 عاماً والبالغ حتى اليوم أكثر من 130 في المئة، كي نحفظ كرامة الأستاذ والمعلم ونوظف ورجل الأمان والمتقاعد والمعاق والمياوم والأجير، وكي نضع مدخلاً للإنفاق الإداري والتربوي الذي ننشده ولدينا الدراسات اللازمة حياله، فيما لو أرادوا الإصلاح فعلاً، لاستاروا لضرب آخر ما تبقى من مفهوم المؤسسات في البلد وإجبار المواطنين على العمل بالسخرة». وأضاف: «لقد أردنا حفظ مؤسسات الدولة إذ بدونها يتفكك المجتمع وتنهار الدولة، فكان ردهم في مشروعهم المسخ أنهم تتاولوا على كراماتنا واستهزؤا بصرخاتنا الحضارية قبل أن يعضي أسبوع واحد على تظاهرة الـ50 ألف معلم وأستاذ وموظف ومتقاعد ومقاعد ومياوم وأجير في شوارع بيروت التي كانت يوماً أم الشرائع وأصبحت اليوم يفضلم مرتع النذاب إنهم بكل أسف يستعجلون سقوط الهيكل على الجميع».

وتابع برجى: «يا من يدق الفقر المدقع أبوابكم من أقصى قرى

عكار المنسية والبقاع المهمل والجبل المحروم من الإنماء والجنوب المعاني احتلالاً وتدميراً ثم تجاهلاً، إلى شوارع بيروت المهجرة إلى أبعد من ضواحيها البعيدة، إنكم جميعاً تقولون: لن يكون في هيئة التنسيق النقابية من يساوم على حقوقكم، أو يتعب من النضال حفاظاً على كرامته وكراماتكم، وكي لا يكون تعميم الفقر مدخلاً إلى هز الاستقرار الأمني في لبنان، فقد أعلننا مرغمين الإضراب الشامل في القطاع العام من ثانويات ومدارس ومعاهد تعليم مهني وتقني وإدارات ومؤسسات عامة وبلديات، من صباح هذا اليوم 8 أيار 2014 إلى مساء 14 أيار 2014. كما اتخذنا توصية مؤلمة لم تكن نريدنا على الإطلاق، توصية بعدم إجراء الامتحانات الرسمية من ألفها إلى يائها في حال استمرار تشاطرهم في عدم الالتزام بالاتفاقات المعقودة معنا من قبل المسؤولين الرسميين، أوعدوا إلى تمرير المشروع المسخ الذي حولته اللجنة النيابية الفرعية الأخيرة إلى المجلس النيابي».

المناطق التزمت بالإضراب

سجل الالتزام بالإضراب الذي دعته إليه هيئة التنسيق نسبة مرتفعة في مختلف المناطق اللبنانية، وقد شمل الإضراب عدداً من الدوائر والمؤسسات الرسمية ونسبة كبيرة من المدارس الخاصة، أما في الإدارات والمؤسسات التي لم تلتزم فقد كانت حركة العمل شبه معدومة.

فقد أغلقت الإدارات والمؤسسات الرسمية والمدارس الرسمية والخاصة في بعلبك أبوابها، وامتنعت سراي بعلبك عن استقبال معاملات المواطنين.

وفي عكار، أغلقت المدارس والثانويات والمعاهد والهيئات الرسمية كافة، أما المؤسسات والإدارات الرسمية فجميعها فتحت أبوابها ولكن العمل فيها كان شبه متوقف.

السودان دولة جاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية وشركاتها الإنتاجية تحقق نجاحات ملموسة



النفط هو المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية المختلفة

هيئة الاستثمار والإنماء الزراعي وبلغت التقرير إلى «أن الاستثمار العربي في السودان حقق نجاحاً مشهوداً وملحوظاً حيث نجد نماذج ناجحة لاستثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان، مثل برنامج نشر نظام الزراعة من دون حرث الذي أدى إلى تطوير القطاع المطري في السودان بتجهيزات حديثة في مجال تقنية المعلومات ومعامل بمعايير عالمية. كما قامت المجموعة بإنشاء مدينة «داوود عبد اللطيف» الجامعية لتكاليف تكلفه 21 مليون جنيه بمساهمة من مجموعة (دال) وتتسع إلى 800 طالباً. أما في مجال الطب، فقد أنشأت المجموعة «دال» للخدمات الطبية المحدودة، وهي تعمل في مجال توزيع المنتجات الدوائية والتجهيزات الطبية منذ عام 1997 وأصبحت الآن وكلاء حصرياً لعدد من الشركات العالمية المرموقة في مجال الخدمات الطبية، توزع أكثر من مئة منتج طبي ودوائي في البلاد.

كما اتجهت المجموعة إلى مجال العقار وأنشأت شركة الدال للتنمية العقارية في مجالات التصميم الهندسي والإنشاءات والصياغة داخل المجموعة. حيث أصبحت من المؤسسات المميزة في مجال التصميم المعماري والإنشاءات والتنمية العقارية، على مستوى السودان ونفذت العديد من المشروعات، مثلاً على ذلك مبنى رئاسة المجموعة داخل المنطقة الصناعية وصنع «دال» للالبان وشركة «سيقا».

وكان لمجموعة دال إنجازاتها في توطین الصناعة في السودان عندما أنشأت شركة «دال» للصناعات الغذائية المحدودة وهي الشركة الأكبر في مجال إنتاج وتسويق المشروبات الغازية وشركة سيقا لتصنيع وتعبئة وتوزيع المواد الغذائية وهي أنتج الشركات السودانية وأكثرها تطوراً على مستوى الإقليم وبدأت نشاطها عام 1996 كصناعة إنتاج الدقيق بمواصفات جودة عالمية لإنتاج القمح والدقيق في عبوات مختلفة بجانب دخولها في إنتاج الأعلاف».

كما اتجهت مجموعة «دال»، إلى جانب دورها الاقتصادي، نحو المساهمة في دعم الأسر من خلال المشاريع الإنتاجية والتزامها بالعمل على تطوير صناعة المخبوزات حيث قامت بتجربة متفردة بتأسيسها مركز المخبوزات الذي يعني بتقديم خدمة من البرامج التدريبية المتخصصة للخبازين وقطاع صناعة لخبز وإلبان السودان عبر مدارس التدريب المتجولة، كما تبنت الشركة مشروع المخبز الأخضر الذي يهدف إلى تحويل المخابز التقليدية إلى مخابز صديقة للبيئة تعمل بالغاز الطبيعي بدلاً عن الحطب، وذلك في إطار المحافظة على الغطاء النباتي وتقليل انبعاث الكربون وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية.

ومن أنجح المشروعات شركة دال في مجال التصنيع الزراعي المحدودة مشروع الغيلفون في محلية شرق النيل على مساحة 500 هكتار ويحتوي على مزرعة نموذجية لتربية مجموعة من أفضل سلالات الأبقار وتحتوي على محلية أوتوماتيكية حديثة، كما تضم عدداً من الحقول التي تستخدم تقنية الري المحوري لإنتاج الأعلاف، إضافة إلى مزرعة لتربية الأسماك ومجموعة من البيوت المحمية لإنتاج الخضار والفواكه والزهور ونباتات الزينة».



تشكل الزراعة في السودان 80 في المئة من نشاط السكان

واسعة للاستثمارات في مشاريع متعددة. ووفق التقرير، «فإن كل هذه المزاي يمكن أن تجعل من السودان أكثر الدول جذباً للاستثمارات الأجنبية. ويمكن القول أن موقع السودان الجغرافي المميز والفريد بالنسبة لأفريقيا والعالم العربي ومجاورته لعدد من الدول يساعد على إيجاد أسواق ضخمة للمنتجات، إضافة إلى انخلاق عدد من هذه الدول وارتباط السودان مع بعض جيرانه بطرق برية وحديدية ونهرية، أضف إلى ذلك الوضع الجيد لشبكة الاتصالات التي توّجهه وتتيح له فرصاً كبيرة للاستثمار».

ويضيف التقرير: «أما في ما يتعلق بالولايات، فكل ولاية ميزات خاصة بها تبعاً للمناخ الذي تتمتع به، فمثلاً الولاية الشمالية تتمتع بميزة نسبية في زراعة القمح والمنتجات البستانية، وولاية نهر النيل تعتبر الثانية في الولايات بعد الخرطوم في جذب الاستثمار الخارجي لميزاتها النسبية وموقعها الجغرافي وكفاءة الكادر الإداري العامل في إدارة الاستثمار بها، إضافة إلى وجود زراعة القمح والآلاف والفاكهة والخضر والصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي».

وفي ولاية الجزيرة التي تقع في وسط السودان، أقيم مشروع الجزيرة الذي يعد أكبر المشاريع الزراعية المزرية وينتج العديد من المحاصيل الزراعية، أما ولاية النيل الأبيض فتتمتاز بزراعة محاصيل قصب السكر والقطن وصناعة اللحوم والألبان ومشقاتها، بينما تتميز ولاية البحر الأحمر في أقصى شرق السودان بأن فيها «المصار» وتقدم خدمات الوارد والسياحة، وتزرخ ولاية النيل الأزرق بموارد طبيعية جاذبة للاستثمار، وتوجد في ولايتها شمال وجنوب كردفان محاصيل زراعية ومنتجات غابية وثروة حيوانية كبيرة.

كما تمتاز ولايات شمال وغرب وجنوب دارفور بالثروة الحيوانية والمنتجات الجلدية وصناعة الزيوت والصناعات الغذائية وتجارة الحدود. وتجذب ولاية الخرطوم التي تعتبر العاصمة القومية، العديد من المستثمرين وتحتل بالنصيب الأكبر من الاستثمار لما تتمتاز به من بنىات أساسية وعماله مدربة ومشروعات زراعية ووجود الأسواق والكثافة السكانية».

ونذكر التقرير أنّ السودان هو «من أكبر الاقتصاد العربية والأفريقية مساحة ورغم مواجهتها للعديد من التحديات الاقتصادية، إلا أنّ هناك نجاحات ملموسة في دفع عملية الاقتصاد في السودان من خلال شركاتها ذات الإنتاجية المتعددة.

وتعدّ مجموعة شركات «دال» إلى ملكها المستثمر السوداني أسامة داود عبد البكفي المؤسسة الاقتصادية الأكبر والأكثر تنوعاً في أنشطتها وأعمالها على مستوى السودان، حيث تمتد أنشطة المجموعة لتشمل ستة قطاعات حيوية، هي الصناعات الغذائية والزراعية والأعمال الهندسية والتنمية العقارية والخدمات الطبية وحقل التعليم، وتلعب كل واحدة من شركاتها ومؤسساتها دوراً ريادياً في المجال الذي تعمل فيه ولها إسهامات في مجال التعليم، حيث بدأت الشركة بالاستثمار في مجال التعليم بتأسيس مدرسة الخرطوم العالمية عام 2004 بهدف الإسهام في تقديم خدمات تعليمية بمعايير

تمتلك السودان موارد طبيعية متنوعة لكنها تحتاج إلى جهود لاستثمارها، فبالإضافة إلى الثروات الحيوانية والزراعية، هناك خامات المعادن المختلفة وأهمها النفط وهناك المياه والأراضي الواسعة المنبسطة التي تسهّل زراعتها باستعمال الآلات وغيرها. وأفاد تقرير اقتصادي عممه اتحاد وكالات الأنباء العربية «فانا»، ضمن الملف الاقتصادي الشهري، بأن السودان «يقوم بتدليل العقبات التي تقف في وجه الاستثمار الأمثل لفرأته وطرح البدائل له وذلك من أجل خلق واقع استثماري جيد».

وقد دعتت المزاي التي تتوفر في السودان في مجال الاستثمار، بالمستثمرين للعودة بقوة إليها، فهناك مستثمرون من جميع الدول لا سيما دول الخليج العربي، الهند، البرازيل، روسيا والماليزيا وتركيا، كما أنّ غيرها من الدول أبدت رغبتها في الاستثمار في هذا البلد.

وجاء انعقاد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي استضافته الخرطوم يومي 22-21 آب 2013 في إطار مواصلة السودان جهود التي يبذلها من أجل فتح أبوابه أمام المستثمرين، كما جاء وفقاً لمبادرة السودان التي أعلنها رئيس الجمهورية عبر البثبر لن تحقيق الأمن الغذائي العربي لدى مشاركته في القمة العربية التي انعقدت في الرياض مطلع العام 2012 وتمت دعواتها من قبل الجامعة العربية، والتي كان ذلك تنفيذاً لقرار القمة العربية وذلك للوقوف على خارطة الطريق لتنفيذ المبادرة. وتوطئة لعرض نتائجها على اجتماع المجلس الاقتصادي نهاية العام الحالي ليقدّمها بدوره للقمة الاقتصادية العامة التي ستعقد في كانون الثاني من العام 2015 في تونس، فالسودان مؤهل لأن يكون الدولة الجاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية بميزاته الكفيرة، وأهمها موقعه الاستراتيجي الرابط بين أفريقيا والدول العربية، إضافة إلى كونه جزءاً من منطقة جنوب ووسط أفريقيا (الكوميسا) والتي يفوق عدد سكانها 500 مليون نسمة.

قوانين تشجيع الاستثمار

وقد سنّ السودان العديد من القوانين والإجراءات التي صارت من أهم المميزات التي تستقطب الاستثمار للسودان وعلى الراسي قوانين تشجيع الاستثمار لعام 2013، إضافة إلى الإجراءات والقوانين التي أجزيت لتسهيل عمل المستثمرين الأجانب في البلاد، والتمزام السودان بحماية الاستثمار على أعلى المستويات لإدراكه الواعي بمقدرة السودان على المساعدة في تخفيف حدّة نقص الغذاء الذي يواجه العالم، كما أنّ موقع السودان الاستراتيجي يؤهله للتوجه لإقامة مناطق حرة والتي ستتاح لرجال الأعمال وسيتم التعامل من خلالها، وهناك مساع لفتحها عند الحدود مع إريتريا وأخرى عند الحدود مع أثيوبيا في منطقة الغلابات ومع مصر في منطقة أرفين، وأيضاً عند الحدود مع تشاد وفي كوستي مع جنوب السودان.

والى جانب ذلك، يمتلك السودان واحدة من أكبر مصادر الطاقة الحيدوية في أفريقيا والتي يفوق طولها خمسة آلاف كيلو متر، ويمكن أن يعمل مع جيرانه على مدّ هذه الخطوط إلى داخل هذه الدول المجاورة مثل تشاد، وأفريقيا الوسطى ومصر. كما أنّ السودان جزء من منظومة خطوط الطرق السريعة العابرة للقارات، وهذا الربط يتيح من دون شك فرصاً

نشاطات اقتصادية

● التقى وزير المال علي حسن خليل وقدّم من مجلس إدارة حصر التبغ والتنمية، الذي عرض له واقع «الريجي» ومختلف مشاريع التطوير فيها، وسلمه تحويلاً من أرباحها عن العام 2013 البالغ 115 مليار ليرة. وتوّده خليل بإدارة «الريجي»، وعرض تطوير قدراتها والاهتمام بالمرازعين والخطط الداعمة للمجمعات الريفية ضمن الإمكانات المتاحة، كما شجع على تطوير خطط التعاون مع الإدارة والمؤسسات الأخرى كالمعهد المالي، مشدداً على التعاون القائم لا سيما في مجال تمويل بعض مشاريع المعهد لارشقة الإلكترونيّة. وكان وزير المال التقى نائب المحامين في بيروت جورج جريج على رأس وفد من النقابة ويبحث معه شؤوناً تخصّ النقابة.

● وجّه وزير البيئة محمد المشنوق كتابين إلى كل من وزير الصناعة حسين الحاج حسن ووزير الداخلية نهاد المشنوق، لاتخاذ الإجراءات كافة لرفع الضرر والإزعاج الناتجين عن استئجار مجبل الباطون في منطقة تحوم بالعراق 229 ساجية.

● قال: «من حق اللبنانيين وكل مستخدمي شبكة الخليوي، التمتع بإجراء معاملات هاتفية بسهولة من دون الإضرار بالاتصال 3 أو 4 مرات للكاملة الواحدة، لا سيما أنّ المواطن يدفع للدولة وللشركتين فاتورة مرفوعة، ويسجل عليه كسر الدققة دقيقة، وهذا عيب وسرقة لا تجوز».

● وكان حرب التقى مسؤولاً من شركة «زين» مشغلة شركة «تاتش».

● وسلّم وزير الزراعة المهندس جليل جويّة تقريراً عن مساهمة القطاع الزراعي في نموّ الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت مساهمته 17.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل 1.2 مليار دولار أميركي، بينما بلغت أرباحها التشغيلية 471.4 مليون دولار أميركي.